وسط استياء شعبي أردني من إسرائيل.. عبد الله الثاني وصل رام الله لأول مرة منذ ٥ سنوات

مبادرة مصرية للمصالحة.. «حماس» تؤكد و«فتح» تنفي

قام العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ظهر أمس الإثنين بزيارة إلى رام الله هي الأولى منذ خمس سنوات للضفة الغربية المحتلة التقى خلالها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ظل توتر العلاقات مع إسرائيل.

وبعد انتهاء الزيارة، قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي للصحفيين: «زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى رام الله ولقاؤه مع أخيه الرئيس محمود عباس تأتي في وقت في غاية الأهمية حيث تم تقييم مشترك للتجربة الأخيرة التي واجهناها معاً فيما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية»، مؤكداً أن الجانبين الفلسطيني والأردني بحثا العلاقات الثنائية المشتركة وعملية السلام.

وأضاف المالكي: «نحن تحدثنا فيما يتعلق بالعملية السياسية وما يجب أن يتم، وفي حال أن يكون هناك أي عملية سياسية يجب أن تخضع إلى بندين أساسيين لا بد منهما: البند الأول وهو يجب أن يكون هناك إقرار بمبدأ حل الدولتين وثانياً لا بد من وقف النشاط الاستيطاني المستفز والذي تطور بشكل كبير لكي يمنع إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية».

وتأتي زيارة العاهل الأردني عقب الأحداث التي وقعت في المسجد الأقصى الشهر الماضي، إثر نصب إسرائيل بوابات لكشف المعادن وكاميرات مراقبة عند مداخله في القدس الشرقية المحتلة.

بعدها، قتل ضابط أمن إسرائيلي أردنيين في مجمع تابع للسفارة الإسرائيلية في منطقة الرابية في مدينة عمان في ٢٣ من تموز الماضي.

وفي سياق آخر قال مصدر مسؤول في حركة حماس: إن المعلومات التي نقلتها صحيفة «الحياة» اللندنية، في عددها الصادر يوم الأحد، حول وجود مبادرة تقدمت بها مصر لتحقيق المصالحة الفلسطينية صحيحة.

وأوضح المصدر أن حركة حماس ردت بإيجابية على المبادرة وتنتظر موقف حركة فتح.

وكانت صحيفة «الحياة» اللندنية قد قالت إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أفشل مبادرة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لإنهاء الانقسام الوطني، ونقلت عن «مصادر فلسطينية موثوقة»، أن كلاً من أبو مازن وحماس وافقا على مبادرة السيسي، قبل أن يطرح عباس مبادرة بديلة رفضتها الحركة باعتبارها قديمة.

وكشفت الحركة أن السيسي عرض مبادرته على الرئيس عباس أثناء زيارة الأخير مصر قبل نحو شهر، موضحة أن الرئيس الفلسطيني وافق عليها في البداية، ثم تراجع.

وتتضمن مبادرة السيسي، التي وافقت عليها حماس من دون تحفظ ٦ بنود هي: حل اللجنة الإدارية الحكومية، وتزامناً مع حل اللجنة، أن يلغي الرئيس عباس كل إجراءاته وقراراته العقابية ضد قطاع غزة وحماس من دون استثناء، إضافة إلى تمكين حكومة التوافق من العمل بحرية في القطاع، وحل مشكلة موظفي حماس واستيعابهم ضمن الجهاز الحكومي، وتنظيم انتخابات عامة فلسطينية، وأخيراً دعوة القاهرة كل الأطراف الفلسطينية إلى حوار شامل للبحث في سبل إنهاء الانقسام نهائياً.

وأوضحت المصادر أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بعد موافقته على المبادرة المصرية، كلف اللواء ماجد فرج بمهمة عرض مبادرة بديلة على قادة حماس، مشيرة إلى أن فرج هاتف أحد قادة الحركة في ٢٧ يوليو الماضي، وقدم له مبادرة مؤلفة من ٣ بنود، تبدو تكراراً لشروط سابقة وضعها عباس على حماس.

لكن على عكس ما أكدته حركة حماس، نفى مسؤول في حركة فتح، الأحد، تقارير عن طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي مبادرة جديدة على الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

وقال عضو اللجنة المركزية لفتح ومفوض العلاقات الوطنية فيها، عزام الأحمد، في تصريح صحفي مكتوب، إن السيسي لم يقدم أي مبادرة أو اقتراح لإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي لدى لقائه عباس في القاهرة قبل شهر.

وأضاف الأحمد: إن السيسي أكد كعادته ضرورة توحيد البيت الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بما يساعد الشعب الفلسطيني على مواجهة التحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.

وجدد قيادي فتح مطالبة حماس بحل لجنتها الإدارية في غزة، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تولي مسؤولياتها في قطاع غزة وصولاً إلى إجراء الانتخابات العامة «كبداية انطلاق نحو تطبيق بنود اتفاق المصالحة الوحيد الموقع من الفصائل الفلسطينية في أيار ٢٠١١».

(معاً– روسيا اليوم– أ ف ب)

الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال اجتماعه مع العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني في مدينة رام الله بالضفة الغربية (رويترز)

ظريف: موقف إيران من القضية الفلسطينية ثابت

استقبل وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أمس الإثنين وفد حركة حماس الذي شارك في مراسم أداء الرئيس روحاني لليمين الدستورية.

وأكد ظريف الذي استقبل وفد حركة حماس صباح أمس دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية للقضية الفلسطينية والمقاومة، وأوضح أن موقف طهران فيما يخص القضية الفلسطينية هو «موقف ثابت مبدئي غير قابل للتغيير».

وقال ظريف: «نحن مستعدون لنبذ كل الخلافات في سبيل دعم فلسطين والشعب الفلسطيني ووحدة الأمة الإسلامية».

بدوره، شكر عضو المكتب السياسي لحركة فتح عزت الرشق الدعم الإيراني للشعب الفلسطيني ومقاومته، مؤكداً أن «علاقة حماس بالجمهورية الإسلامية تأتي في سياق الأهمية التي توليها الحركة للتواصل مع مكونات الأمة الإسلامية كلها خدمة للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية لهذه الأمة».

وقال الرشق: إن «حماس تؤمن بضرورة وحدة العالم الإسلامي ونبذ الخلافات وتوجيه الطاقات نحو العدو المشترك للجميع وهو الاحتلال».

كما أكد الجانبان ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية نحو مواجهة عدو مشترك ونصرة فلسطين، والأقصى والمقاومة.

الميادين

إغلاق قناة «الجزيرة» زوبعة إسرائيلية في فنجان

تحسين الحلبي

كانت قناة «الجزيرة» قبل عشرين عاماً أول محطة فضائية عربية تسمح لمسؤولين ومحللين سياسيين إسرائيليين بالظهور على شاشتها العربية والإنكليزية لعرض وجهة نظرهم رغم أنها لا تبث من عاصمة أجنبية بل من عاصمة عربية.

وكان معظم الإعلاميين والمسؤولين العرب المناهضين للاحتلال الإسرائيلي والإعلام الإسرائيلي يعربون عن انتقادهم ورفضهم لهذا الإجراء الذي يقدم لإسرائيل وخطابها الصهيوني فرصة هي أكبر من أي إجراء تطبيعي مع تل أبيب، فمصر والأردن على سبيل المثال دولتان وقعتا على اتفاق سلام مع إسرائيل، ورغم ذلك لم تسمح الدولتان للقنوات الفضائية التي تبث من عاصمة كل منهما استضافة إسرائيليين في برامجهما، وكان الجميع يعرف أن الشعبين المصري والأردني قاوما كل إجراءات التطبيع، ومن الطبيعي أن يرفض الشعبان استضافة مسؤولين أو محللين إسرائيليين في قنوات دولة كل منهما، وهو موقف الشعب القطري نفسه وبقية الشعوب العربية.

اليوم أثار وزير الاتصالات الإسرائيلي أيوب قرا «زوبعة في فنجان» حين أعلن أنه يدرس مع وزراء آخرين اتخاذ إجراء يغلق فيه مكتب «الجزيرة» ويجمد تصاريح العمل الصحفي لثلاثين من الموظفين فيها داخل الأراضي المحتلة، ومع ذلك يعرف المتابعون للشؤون الإسرائيلية أن قرا يسعى إلى نقل رسالة إلى السعودية حين يصرح بهذا الموقف، وهذا ما كان واضحاً حين قال إنه يريد أن يحصل على الموافقة بإغلاق «الجزيرة» من وزير الأمن الداخلي جلعاد اردان الذي نفى وجود صلة لوزارته بهذه المسألة، ثم عاد قرا وقال إنه سيراجع مسؤول المكتب الصحفي لرئيس الحكومة! لكن التداول الإعلامي والسياسي في هذا الموضوع وخصوصاً على المستوى الإسرائيلي يبدو أن هدفه أن تروج إسرائيل أمام العرب أنها أصبحت جزءاً من تحالف سعودي ضد كل من تناصبه السعودية العداء.

فالهدف الإسرائيلي من هذا الترويج الإعلامي حول دراسة إمكانية إغلاق مكتب «الجزيرة» في الأراضي المحتلة هو محاولة لزيادة الشرخ العربي العربي في المنطقة، وإبراز الدور الإسرائيلي في الانحياز إلى هذا الطرف ضد ذلك الطرف الآخر، رغم أن هذه الأطراف في دول الخليج وخاصة قطر والسعودية، تعد من ساحة الملعب الأميركي في المنطقة، وهذا ما يدل على أن الدول العربية المتحالفة مع واشنطن لا يمكنها أن تضمن سلامتها من السياسة الإسرائيلية الابتزازية مهما فعلت ومهما تقاربت مع الكيان الإسرائيلي.

وهذا ما اعترف به رئيس الموساد السابق مائير داغان حين قال: إن جهازه السري يعمل على جمع المعلومات من داخل الدول العربية كافة بفرضية أنها دول يجب استخدام أي أوراق ضدها، لأن معظم حكامها لا تؤيدهم شعوبهم في تقاربهم مع إسرائيل، ويضيف: «اعتادت إسرائيل أن يندد بعض الحكام بالسياسة الإسرائيلية في تصريحاتهم لكنهم يتواصلون مع قيادتها سراً»، وربما هذا ما يفسر تنافس هذا النوع من الحكام على الزعم بأن هذا أو ذاك من بينهم هو الذي فرض تفكيك وإلغاء إجراءات المراقبة الإلكترونية على مداخل المسجد الأقصى في الشهر الماضي، رغم أن الشعب العربي يعرف أن الفلسطينيين في القدس هم الذين قدموا شهداء في تصديهم لهذه الإجراءات الإسرائيلية، وأن الفلسطينيين يدركون أن من وقف معهم كعادته هو قاعدة المقاومة في سورية ولبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولو لم ينتفض الفلسطينيون لما ألغت إسرائيل هذه الإجراءات.

الحكم بإعدام ١٢ من «إخوان» مصر والمؤبد على ١٥٧

قالت مصادر أمنية: إن محكمة مصرية قضت أمس الإثنين بإعدام ١٢ متهماً والسجن المؤبد على ١٥٧ آخرين في قضية أحداث عنف اندلعت في مدينة مطاي بمحافظة المنيا في ٢٠١٣ يوم فض اعتصامين لجماعة الإخوان المسلمين في القاهرة والجيزة.

وكان محتجون غاضبون من فض الاعتصامين تقول السلطات إنهم من أعضاء ومؤيدي جماعة الإخوان قد أضرموا النار في مركز شرطة مطاي. وقُتل نائب مأمور المركز في الهجوم.

وقالت المصادر: إن محكمة جنايات المنيا التي أصدرت الحكم برأت ٢٢٧ متهماً في القضية التي أعيدت فيها محاكمة ٣٩٦ متهماً.

وقالت شاهدة عيان: إن السلطات شددت إجراءات الأمن حول مجمع محاكم المنيا حيث عقدت جلسة النطق بالحكم.

والحكم الصادر أمس الإثنين قابل للطعن عليه مرة أخيرة أمام محكمة النقض أعلى محكمة مدنية في مصر.

وأعلن الجيش عزل مرسي بعد احتجاجات حاشدة على حكمه الذي استمر عاماً واحداً.

أ ف ب

فنزويلا تحبط هجوماً إرهابياً على الجيش

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أن الجيش صد هجوماً إرهابياً شنه مرتزقة على قاعدة عسكرية فنزويلية الأحد، مؤكداً أن السلطات تواصل البحث عن عدد من منفذيه.

وقال مادورو عبر التلفزيون الحكومي أن «حوالي عشرين مرتزقاً» شنوا هجوماً في وقت مبكر من يوم الأحد على القاعدة العسكرية في فالنسيا (١٨٠ كلم غرب كراكاس).

ورفض فكرة حدوث «تمرد عسكري» وتحدث عن «هجوم إرهابي» تم تمويله من بوغوتا أو ميامي.

وتابع: إن مهاجمين قتلا واعتقل ثمانية خلال الهجوم الذي استمر نحو ثلاث ساعات، معبراً عن ارتياحه لـ«الرد السريع» من الجيش.

وقال مادورو: إنه «يقدم معلومات» حالياً على غرار سبعة سجناء آخرين، مشيراً إلى أن «معارك» استمرت نحو ثلاث ساعات.

كما قال وزير الدفاع فلاديمير بادرينو: إن قوات الأمن «ما زالت تبحث عن قسم من المجموعة التي نجحت في الاستيلاء على بعض الأسلحة».

وتابع إن المعتقلين اعترفوا بأنه تم تجنيدهم «من قبل ناشطين من اليمين المتطرف الفنزويلي على اتصال مع حكومات أجنبية».

ولم تكشف الوزارة اسم المنفذ المفترض للهجوم مكتفية بالقول إنه «ضابط صف طرده الجيش قبل ثلاث سنوات بتهمة الخيانة والتمرد» وهرب إلى ميامي في الولايات المتحدة.

كما أكد الجنرال في الجيش الفنزويلي خيسوس سواريز شوريو أن العملية «مولها اليمين والمتعاونون معه، مولتها الإمبراطورية الأميركية الشمالية» في إشارة إلى الولايات المتحدة.

وكالات

كوريا الديمقراطية ترفض التفاوض والحوار المشروط مع أميركا

أدانت كوريا الديمقراطية أمس الحزمة الأخيرة من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على خلفية برنامجيها البالستي والنووي، مؤكدة أنها لن تتفاوض على سلاحها الذري في ظل استمرار التهديدات الأميركية لها.

وأشارت بيونغ يانغ في بيان إلى أن العقوبات الأخيرة تعد «انتهاكاً عنيفاً لسيادتنا» بحسب بيان بثته وكالة أنباء كوريا الديمقراطية الرسمية.

وأكدت «لن نضع «برنامج» الردع النووي الذي نملكه للدفاع عن أنفسنا على طاولة المفاوضات في ظل استمرار التهديدات الأميركية». وأضافت «لن نأخذ قط أي خطوة للتراجع عن تعزيز قوتنا النووية».

وهددت كوريا الديمقراطية بإجبار الولايات المتحدة التي وضعت مسودة نص العقوبات الأخيرة، على «دفع ثمن جريمتها آلاف المرات».

وأضافت «إذا كانت الولايات المتحدة تعتقد أنها ستبقى بمأمن لأن أراضيها على بعد محيط منا، فليس هناك أمر تم تقديره بشكل أسوأ من ذلك».

وتوعدت بـ«محاسبة» الدول الأخرى التي «تعاونت مع الولايات المتحدة» لدعم القرار الدولي.

كما رفضت كوريا الديمقراطية اشتراط وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون وقف بيونغ يانغ برنامجها الصاروخي البالستي من أجل عودة الحوار الأميركي معها.

كما اعتبر وزير الخارجية الأميركي أن تبني الأمم المتحدة عقوبات مشددة على بيونغ يانغ يثبت أن المجتمع الدولي متحد حول هدفه نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وكانت دعت وزيرة الخارجية الكورية الجنوبية كانغ كيونغ وا بيونغ يانغ في مانيلا الأحد إلى قبول الدعوة إلى إجراء حوار بهدف تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية بحسب وكالة يونهاب الكورية الجنوبية.

لكن وزير الخارجية الكوري الديمقراطي ري هونغ يو رد بأن اقتراحات سيول ليست صادقة. وقال إنه «بالنظر إلى الوضع الحالي الذي يتعاون فيه الجنوب مع الولايات المتحدة من أجل زيادة الضغوط على الشمال، فإن مقترحات كهذه تفتقد إلى المصداقية».

من جهته أهاب وزير الخارجية الروسي خلال لقاء عقده مع نظيره الكوري الديمقراطي بالأطراف المنخرطة في تسوية المشكلة الكورية، بذل كل ما في وسعها لتفادي العسكرة والتصعيد في شبه الجزيرة الكورية.

وكالات

واشنطن ترد على طلب تقليص دبلوماسييها لدى روسيا في أيلول

موسكو: العقوبات الأميركية ستؤدي إلى عواقب طويلة الأمد

أعلن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، أن واشنطن سترد على طلب موسكو تقليص عدد دبلوماسييها لدى روسيا في بداية أيلول، وأن تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأميركية خلق حالة «خطيرة من عدم الثقة» بين البلدين، في وقت أعربت موسكو عن أملها في ألا تصل الأمور إلى مستوى المواجهة مع واشنطن، مؤكدة أنها ستعمل على تقليل الأضرار في العلاقات الثنائية، مؤكدة أن العقوبات الأميركية الأخيرة ضد روسيا ستؤدي إلى عواقب طويلة الأمد سيصعب التخلص منها.

وذكرت وكالة أسوشيتد برس أن تيلرسون صرح بأنه أبلغ نظيره الروسي سيرغي لافروف بذلك خلال لقائهما في مانيلا. ولم يحدد الوزير الأميركي تفاصيل هذا الرد.

وكشف رئيس الدبلوماسية الأميركية أيضاً أنه طرح على لافروف عدة أسئلة لاستيضاح القرار الروسي.

وأضاف تيلرسون «طرحت عدداً من الأسئلة التوضيحية للتعرف على مبررات المذكرة الدبلوماسية التي تلقيناها، ولكنني أبلغتهم باننا سنرد بحلول الأول من أيلول».

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صرح أنه على هؤلاء الدبلوماسيين الأميركيين مغادرة روسيا ابتداء من الأول من أيلول.

من جهة أخرى، نقلت وكالة رويترز عن تيلرسون تأكيده أنه يريد التعاون مع روسيا، وأن قطع جميع الاتصالات بسبب تباين وجهات النظر بين البلدين لا طائل منه.

وأفادت الوكالة بأن وزير الخارجية الأميركي صرح بأن الولايات المتحدة تنظر بطريقة عملية إلى العلاقات مع روسيا، ويمكنها التعاون معها لحل المشاكل.

في غضون ذلك أعلن وزير الخارجية الأميركي أمس أنه أبلغ نظيره الروسي بأن تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأميركية خلق حالة «خطيرة من عدم الثقة» بين البلدين.

وقال تيلرسون إن «تدخل روسيا في الانتخابات كان حادثا خطيرا وتحدثنا في هذه المسألة خلال المحادثات التي اجريناها مع السيد لافروف أمس».

وأضاف «حاولنا مساعدته على إدراك مدى خطورة هذا الحادث وإلى أي درجة أضر بالعلاقات بين الولايات المتحدة والشعب الأميركي والشعب الروسي، وان ذلك اوجد حالة خطيرة من عدم الثقة وانه علينا أن نجد طريقة لمعالجة ذلك».

وقال تيلرسون «أبلغت وزير الخارجية بأننا لم نتخذ قرارا بعد حول الرد على قرار روسيا إبعاد الدبلوماسيين الأميركيين».

من جهتها أعربت وزارة الخارجية الروسية عن أملها في ألا تصل الأمور إلى مستوى المواجهة مع الولايات المتحدة، مؤكدة أنها ستعمل على تقليل الأضرار في العلاقات الثنائية.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف أمس، «فيما يتعلق بالمواجهة فإنني لا أريد المبالغة في التعميم. ولا أزال آمل في ألا تصل الأمور إلى حد المواجهة، وسنعمل لإيجاد طريق لتقليل الخسائر الناجمة عما حدث، وإن لم نتمكن من تحقيق التطبيع الكامل».

وأضاف الدبلوماسي الروسي أن العقوبات الأميركية الأخيرة ضد روسيا ستؤدي إلى عواقب طويلة الأمد سيصعب التخلص منها.

وأكد ريابكوف أن موسكو ستسعى إلى إقامة تعاون طبيعي مع واشنطن، قائلا في الوقت ذاته إن تحقيق ذلك سيكون صعباً جداً وسيتطلب الكثير من الوقت دون إذن كل من مجلسي الكونغرس والنواب الأميركيين، ودون اتخاذ قرارات تزيل كل المشاكل التي أوجدتها واشنطن في العلاقات الروسية الأميركية.

من جهة أخرى أعلن ريابكوف، أن موسكو، ستسرع العمل على تقليص اعتمادها على منظومات الدفع الأميركية وعلى الدولار، وذلك ردا على العقوبات الأميركية.

وقال ريابكوف في مقابلة مع مجلة روسية نشرت أمس: «بالطبع، سنكثف الجهود المتعلقة بإحلال الواردات، وتقليص الاعتماد على أنظمة الدفع الأميركية، وعلى الدولار كعملة تسوية، وما إلى ذلك. هذا ما تلح عليه الحاجة».

وأشار ريابكوف إلى أهمية تأسيس منظومات اقتصادية تخفف اعتمادها على الدولار والنظام النقدي والمالي الأميركي، ما سيقلل من التبعية للنظام المالي الأميركي.

في المقابل اعترفت عضو الكونغرس الأميركي دانا روراباتشر بأن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة مؤخراً ضد روسيا «غير مناسبة» مشيرة إلى وجود خلافات بين حلفاء واشنطن في أوروبا عليها. وقالت روراباتشر في مقابلة مع وكالة سبوتنيك «أعتقد أن ذلك قد يؤثر على الأوروبيين ما يدفعنا للإدراك بأنهم غير مقتنعين بحملة البروباغاندا القائمة حول روسيا الآن».

في سياق متصل أكد نائب رئيس مجلس النواب التشيكي فويتيخ فيليب أن سياسة العقوبات والحظر الفاقدة للمعنى التي تمارسها الولايات المتحدة على العديد من الدول تعتبر مثالا للتصرفات غير الديمقراطية وللحكم الفردي واصفا في هذا الصدد العقوبات الأميركية الأخيرة على روسيا بأنها بداية لحرب تجارية بين البلدين.

وقال فيليب على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك إن «مصادقة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على العقوبات الجديدة ضد روسيا تدفن كل الآمال التي علقت لتحسين العلاقات بين موسكو وواشنطن» لافتا كذلك إلى ممارسات الإدارة الأميركية العدائية تجاه فنزويلا.

وبين فيليب أن الولايات المتحدة تتصرف كما لو أن الآخرين خاضعون لها كما أن سياستها متخمة بالتهديد والابتزاز وتشويه الآخرين.

وكالات

وزيرا الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون والروسي سيرغي لافروف (عن الانترنت – أرشيف)

واشنطن «تدين» أنشطة بكين في بحر الصين!

استنكرت كل من الولايات المتحدة وأستراليا واليابان أمس بناء بكين للجزر و«عسكرتها» لبحر الصين الجنوبي، خلافاً لرد دول جنوب شرق آسيا على القضية وموافقتها على التفاوض بشروط الصين.

وتعلن الصين أحقيتها بنحو نصف البحر، الذي يشكل ممراً لخمسة ترليونات دولار من التجارة البحرية العالمية السنوية حيث يعتقد أيضاً أنه غني باحتياطي النفط والغاز.

وأحرزت بكين نقطة لمصلحتها الأحد عندما أصدر وزراء «آسيان» بياناً مخففاً عن النزاع يتضمن موافقة على شروط الصين للتفاوض خلال منتدى أمني عقدته الرابطة في مانيلا.

وتصر الصين على أن مدونة قواعد سلوك تأخرت مراراً بينها وبين أعضاء «آسيان» بخصوص البحر المتنازع عليه يجب ألا تكون ملزمة قانونياً، وهو مطلب يبدو أن دول جنوب شرق آسيا وافقت عليه. ولكن في بيان مشترك عقب لقاء أجراه وزراء خارجيتهم على هامش المنتدى، أصدرت الولايات المتحدة واليابان وأستراليا انتقاداً لبكين على استمرارها في عمليات «ردم وبناء مواقع لها، وعسكرة» البحر المتنازع عليه.

وكالات

إيران تجدد التزامها بالاتفاق النووي

جددت طهران مواقفها فيما يتعلق بالبرنامج النووي والتزامها بما تعهدت به، رغم تهور واشنطن وتهديدها المستمر بنقض الاتفاق، حيث أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي التزام بلاده بالاتفاق النووي الذي تم توقيعه مع مجموعة خمسة زائد واحد في تموز عام ٢٠١٥. وأشار قاسمي في مؤتمر صحفي أمس إلى أن طهران تسعى للحفاظ على الاتفاق النووي المذكور ولن تكون البادئة بنقضه.

من جهة ثانية وحول الاحتجاجات الأميركية على اختبار صاروخ سيمرغ الإيراني الحامل للأقمار الصناعية قال قاسمي: إن «موضوع انعدام الثقة بين إيران وأميركا ليس جديداً والخطوات التي تتخذها واشنطن تؤدي إلى تناميه» مشدداً على أن موضوع الصواريخ الإيرانية لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الصادر عام ٢٠١٥ والذي تم فيه التصديق على الاتفاق النووي.

وأشار قاسمي إلى أن الملف الصاروخي الإيراني هو شأن داخلي ودفاعي وردعي والاحتجاج الأميركي الذي يطرح بهدف الإساءة للقدرات الدفاعية الإيرانية غير مقبول.

سانا

ترامب يراجع إستراتيجية بلاده في أفغانستان

صرح وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون أن الرئيس دونالد ترامب وجه لمستشاريه «أسئلة صعبة» تتعلق بإستراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان مؤكداً أنه لا يرغب في استمرار الوضع كما كان في السابق.

وبدأ البيت الأبيض مراجعة لخطة الولايات المتحدة فيما يتعلق بأفغانستان بعد ١٦ عاماً من الحرب على حين تشير التقارير إلى أن فريق ترامب للأمن القومي منقسم بشأن قضية إرسال مزيد من القوات أو سحب الجنود المتواجدين هناك.

وفي حديث أدلى به في مانيلا على هامش منتدى إقليمي يتعلق بالأمن، لم يكشف تيلرسون عن النصيحة التي قدمها هو للرئيس في هذا الشأن لكنه أكد أن ترامب لن يقبل ببقاء الأمور على حالها. وقال تيلرسون: إن «الرئيس لا يرغب في قبول ذلك، ولذا فإنه يطرح أسئلة صعبة».

وأضاف وزير الخارجية إن مجلس الأمن القومي الأميركي عقد ثلاثة اجتماعات لمناقشة هذه المسألة.

وأشار قادة الجيش الأميركي مرارا إلى أن النزاع الأفغاني وصل إلى «طريق مسدود».

أ ف ب